للمعنى الذهني اي سواء طابق الخارج أم لا واختار الامام
فخر الدين والبيضاوي لدوران الالفاظ مع المعاني الذهنية
وجودا وعدما فان الانسان اذا راى شيخا من بعيد تخيله
طللا سماه طللا فاذا راه يتحرك ظنه شجرا سماه شجرا ثم لما
قرب منه ورآه رجلا سماه رجلا وهذا ضعيف لان اختلاف
الالفاظ للمعاني الذهنية انما هو لاعتقاد انها في الخارج
كذلك لا لمجرد اختلافها في الذهن فلا تدل على انها موضوعة
بازاء المعاني الذهنية فقط ويلزم من انه لم يوضع لما في
الخارج ان يكون دلالة اللفظ على ما في الخارج ليست بمطابقة
ولا تضمنا والثالث انه موضوع للمعنى من حيث هو اعم من
الذهني والخارجي وهذا ما ذهب اليه والد المصنف وورد
مذهب الامام اليه وافرد المسئلة بالتصنيف والحق ان
دلالته على المعاني الخارجية انما هو بتوسط دلالتها على
المعاني الذهنية بغير وسط وبمعنى تنزيل كلام الامام
عليه وانه اراد انها لم توضع للمعاني الخارجية ابتداء انها
غير مقصودة اصلا فان ذلك باطل لان المخبر اذا اخبر غيره
بقوله جاء زيد فمقصود الاخبار زيد في الخارج ص وليس
كل لفظ بل كل معنى يحتاج الى اللفظ ص لا يجب ان يكون
لكل معنى من المعاني لفظ موضوع بازائه وهو ظاهر فان

انواع

انواع الاراء كثيرة مع انهم لم يضعوا لها الفاظا تتوا
فيها ايضا كان يلزم ايقاف المحاور المعلوم بثبوته ضرورة
واستدل في المحصول بان المعاني غير متناهية والالفاظ
متناهية لتركبها من الحروف المتناهية والمركب من المتناهي
يجب ان يكون متناهيا وقد تمنع عدم تناهي المعاني فان
المعقول متناه وبه صرح الامام في مسئلة المشترك ثم
قال الامام فاذا ثبت هذا فالمعاني قسمان احدهما
ما تشتد الحاجة الى التعبير عنه فيجب الوضع له لاجل
الافهام بالمخاطبة والثاني ما لا تشتد الحاجة اليه
يجوز فيه الامران يعني الوضع وعدمه اما عدم الوضع
فلانه ليس مما يحتاج اليه واما الوضع فللفوائد الحاصلة
به واعلم ان لفظ المحصول لا يجب ان يكون لكل معنى
لفظ بل لا يجوز واقتصر في الحاصل على نفي الوجوب
وفي المنتخب على نفي الجواز والمصنف اتى بلفظ يحتملهما
ص المحكم المتضح المعنى والمتشابه ما استأثر الله
تعالى بعلمه وقد يطلع عليه بعض اصفيائه ص في القرآن
محكم ومتشابه كما قال تعالى منه آيات
محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات
وقد كثر الخلاف في معناها والمصنف في تفسير